

## أحمد سامح الخالدي

### فوائد الاتفاق النووي الإيراني وثمرات الفشل

لن تسمح الولايات المتحدة لإيران بامتلاك سلاح نووي. نقطة على السطر. محادثات أو لا محادثات، اتفاق أو لا اتفاق. ستتخذ الولايات المتحدة الخطوات الضرورية من أجل حماية أمننا القومي وأمن حلفائنا الأقربين (سوزان رايس مستشارة الأمن القومي، في المؤتمر السنوي لـ "إيباك"، ٢ / ٣ / ٢٠١٥).

بالنسبة إلى موقعها وشبكة علاقاتها الدولية. أما إذا تم الاتفاق فإنه سيحمل بعض النتائج التالية وغيرها مما سينكشف مستقبلاً:

قد يفتح الاتفاق النووي الباب أمام مجموعة تفاهات مع إيران بشأن القضايا الإقليمية الأخرى العالقة، الأمر الذي ربما يساعد على التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية مثلاً، وخصوصاً أن روسيا والصين طرفان في هذا الاتفاق.

كما أن احتمالات المواجهة العسكرية الأميركية - الإيرانية ستنحسر أكثر، فضلاً عن أن قدرة إسرائيل العسكرية على تحدي اتفاق دولي متفق عليه ستتقلص بشكل واضح. وسيفتح اتفاق أميركي - إيراني بشأن العقوبات الباب أمام تطبيع واسع غربي / عالمي مع طهران، وخصوصاً على مستوى التجارة والأعمال، وهو ما قد يخلق دينامية ذاتية من أجل توسيع المصالح السياسية /

إذا تم الاتفاق النووي مع إيران، كما تسرّبت بنوده، فسيكون له أثر عميق في المشهد الإقليمي. أما إذا فشل الطرفان في الاتفاق، فإن الأثر ربما يكون أشد وقعاً على المنطقة ككل.

ستغطي العناصر الأساسية لأي اتفاق قدرة إيران على إنتاج سلاح نووي خلال مدة قصيرة، هذا على افتراض أن إيران تريد ذلك أساساً. فالاتفاق لن يمنع إيران من متابعة خيارها النووي، كما هي حال جميع الأطراف التي تعمل في إطار نظام الحد من الأسلحة النووية (NPT). بعبارة أخرى، ستحافظ إيران على قدرتها كدولة نووية كامنة، أو على عتبة امتلاك القدرة النووية. لكن في حال إصرارها على تبني هذا الخيار، فسيترتب عليها أولاً إعطاء الأسرة الدولية إنذاراً مبكراً يكون كافياً لشن عمل عسكري وقائي، أو لردات فعل أخرى، وثانياً دفع ثمن لانتهاك كبير وصارخ لالتزامات إيران الدولية بكل ما يستتبع ذلك

نووية لجميع الدول الإقليمية في حال خرقت إيران الاتفاق في المستقبل، الأمر الذي قد يعني الرفع من نوعية مبيعات الأسلحة الأميركية التقليدية لطفائها من أجل موازنة أي سياسة إيرانية "مغامرة" في إثر توقيع الاتفاق. وفي المحصلة، فإن طبيعة ومدى الحضور الأميركي في المنطقة يتسعين على الأرجح بعد توقيع الاتفاق، وذلك عكس الرأي الشائع.

ولأن الاتفاق لن يفك البرنامج النووي الإيراني كلياً، كما تطالب إسرائيل (علماً بأن لا اتفاقية ممكنة تستطيع القيام بذلك)، فإن مسألة "الكمون النووي" (nuclear latency) ستسمح لإسرائيل بأن تُبقي مسألة القدرة النووية الإيرانية حية بصرف النظر عن قيام إيران باحترام تعهداتها أو عدمه. هكذا، فإن من الأرجح أن الخلاف الأميركي - الإسرائيلي بشأن طاقات إيران النووية ونواياها، سيزيد من التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل في المستقبل المنظور.

وعلى الرغم من، أو بسبب الخلاف الإسرائيلي - الأميركي بشأن بنود الاتفاق، فمن المرجح أن تقوم الولايات المتحدة بتهدئة المخاوف الإسرائيلية، و"تعويضها" عن الاتفاق بطرق أخرى. وبينما سعت إدارة أوباما بشكل عام لإيجاد وسائل للتغلب على الإصرار الإسرائيلي على أولوية حاجاتها الأمنية (مثلما حدث عبر رفضها تطبيق النظام الأمني الذي طوره الأميركي جون ألن في العام الأخير لمبادرة كيري)، فإنها قد تشعر الآن بالحاجة إلى إعطاء مطالب إسرائيل وزناً أكبر في إي إحياء مستقبلي لعملية السلام. كما أن "التعويض" الأميركي لإسرائيل ربما يتخذ شكلاً سياسياً يتضمن موقفاً أقوى في دعم إسرائيل في مواجهة المحكمة الجنائية الدولية والتحركات الأحادية الأخرى من طرف السلطة الفلسطينية / منظمة التحرير

الاقتصادية المشتركة والحفاظ عليها، الأمر الذي سيساعد في تحصين الاتفاق وتقليص احتمالات أي خرق إيراني أساسي لبنوده. علاوة على ذلك، فإن التعاون الأميركي / الغربي مع إيران في الحرب ضد "الإرهاب الجهادي" سيصبح ممكناً من الناحية السياسية، فضلاً عن أن احتمال أن يضم الغرب إيران إلى تسوية في سورية، على سبيل المثال، سيتزايد.

وسيدعم الاتفاق صدقية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وسيجعل من الصعب على أطراف أخرى تحديها، الأمر الذي قد ينعكس على إسرائيل، من حيث إنه سيزيد من صعوبة قبول الولايات المتحدة والغرب "الاستثناء" الإسرائيلي وتجنب إسرائيل تقديم جواب مقنع لعدم توقيعها معاهدة الحد من الأسلحة النووية والخضوع لأحكامها (الأمر نفسه قد ينطبق، إلى حد أقل، على الهند وباكستان). كما أن دعم معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية سيصعب على القوى الإقليمية الأخرى متابعة طريق نووي مستقل، على الرغم من مواقفها اللفظية المناقضة لذلك. فالولايات المتحدة والدول الغربية التي وظفت كثيراً من الجهد من أجل حماية المعاهدة التي تُعتبر ركناً حيوياً من أركان استراتيجيتها الدولية، من المرجح أن تمارس ضغطاً أكبر على حلفائها بهدف منعهم من السير في اتجاه خيار نووي مستقل، علماً بأن اللاعبين الرئيسيين في هذا المستوى هما تركيا والسعودية، وهما حليفتان للولايات المتحدة، ويعلمان أن التحايل على معاهدة الحد من الأسلحة النووية سيكون مكلفاً للغاية. سيدفع الاتفاق النووي الولايات المتحدة وحلفاءها إلى سياسة احتواء (containment) "مضمرة". وفي ضوء الهواجس الإسرائيلية والسعودية والتركية فإن الولايات المتحدة ستكون على استعداد لتقديم ضمانات مظلة

على سبيل المثال. على صعيد آخر، وفي المقابل، وكما جرى في أعقاب حرب الخليج الأولى في سنة ١٩٩١، فإن الجانب الأميركي قد يسعى لـ "تعويض" الجانب العربي عبر تجديد مساعيه من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل. وقد تعتنم واشنطن فرصة "الأجواء الإيجابية" الناجمة عن الاتفاق مع إيران، والبناء على الائتلاف الخماسي (١+٥) الضمني الذي شارك في المفاوضات النووية من أجل التوصل إلى تفاهم دولي جديد بشأن أسس وأرضية وآلية عملية السلام والحل النهائي المفترض للقضية الفلسطينية.

إن المحور السعودي - التركي الذي بدأ يتشكل، ربما يتخذ شكلاً أكثر فاعلية بعد الاتفاق خوفاً من شعور إيران بأنها تملك هامشاً أوسع من حرية العمل في سبيل تحقيق أهدافها الإقليمية بعد رفع العقوبات وتطبيع علاقاتها مع الغرب. وهذا المحور الذي قد يشعر بأنه مقيد بالاهتمام الأميركي بمتابعة الانفتاح على إيران، ربما يلجأ إلى بلورة أجندة إقليمية "سنية" جديدة، والتعاون علناً أو سراً مع إسرائيل في مواجهة عدو مشترك مفترض، علماً بأن هذا المحور قد يكون في وضع أفضل في المقابل يسمح له ببلورة صفقة مع إيران بشأن سورية و / أو العراق في الحرب ضد "داعش".

ومع تراجع احتمال مواجهة عسكرية مباشرة فيما يتعلق بالمسألة النووية، فإن دور حزب الله كقوة ردع إيرانية ضد إسرائيل سيتقلص. وقد يسعى حزب الله للمحافظة على منطقه كقوة لبنانية للردع والدفاع، لكن دوره الاستراتيجي في الدفاع عن إيران في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة قد يتبدل في جميع الأحوال، الأمر الذي ربما يسمح له بمتابعة تنفيذ أجندته الإقليمية في سورية والعراق وأماكن أخرى، عبر مزيج من الانفتاح السياسي (ربما في لبنان)، والعمل العسكري (في سورية والعراق).

وعلى الرغم من التعقيدات الكثيرة، وعدم ثبات جميع نتائج اتفاق راهن عليه الطرفان، فإن توقيع الاتفاق والمحافظة عليه سيساهمان في استقرار بعض نزاعات المنطقة، حتى إن لم يُفضيا إلى حلها. وليس من المستبعد أن يتفاقم بعض النزاعات، لكن تحت سقف أقل خطراً بصورة عامة.

أمّا إذا فشل الاتفاق، أو في حال عدم صموده، فإن ذلك سيدفع المنطقة إلى طريق متجدد من المواجهة التي قد تقود إلى دورة غير مضمونة النتائج من التوتر والعنف. ■

على صعيد آخر، وفي المقابل، وكما جرى في أعقاب حرب الخليج الأولى في سنة ١٩٩١، فإن الجانب الأميركي قد يسعى لـ "تعويض" الجانب العربي عبر تجديد مساعيه من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل. وقد تعتنم واشنطن فرصة "الأجواء الإيجابية" الناجمة عن الاتفاق مع إيران، والبناء على الائتلاف الخماسي (١+٥) الضمني الذي شارك في المفاوضات النووية من أجل التوصل إلى تفاهم دولي جديد بشأن أسس وأرضية وآلية عملية السلام والحل النهائي المفترض للقضية الفلسطينية.

إن المحور السعودي - التركي الذي بدأ يتشكل، ربما يتخذ شكلاً أكثر فاعلية بعد الاتفاق خوفاً من شعور إيران بأنها تملك هامشاً أوسع من حرية العمل في سبيل تحقيق أهدافها الإقليمية بعد رفع العقوبات وتطبيع علاقاتها مع الغرب. وهذا المحور الذي قد يشعر بأنه مقيد بالاهتمام الأميركي بمتابعة الانفتاح على إيران، ربما يلجأ إلى بلورة أجندة إقليمية "سنية" جديدة، والتعاون علناً أو سراً مع إسرائيل في مواجهة عدو مشترك مفترض، علماً بأن هذا المحور قد يكون في وضع أفضل في المقابل يسمح له ببلورة